

عون: قطعنا شوطا بعيدا في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل

قرار بالحجز على ممتلكات نائين مدعى عليهما في انفجار بيروت



مرقاً بيروت

بيروت - «وكالات»: أصدر القضاء اللبناني أمس الأول الأربعاء قراراً بالحجز الاحتياطي على ممتلكات نائين مدعى عليهما في قضية انفجار مرفأ بيروت، بناء على دعوى قدمتها نقابة المحامين في بيروت بوكالتها عن أهالي الضحايا.

وقال المصدر إن «رئيسة دائرة تنفيذ بيروت القاضية نجاح عبتاني أصدرت قراراً بالحجز الاحتياطي بقيمة مئة مليار ليرة على ممتلكات النائين علي حسن خليل وغازي زعتر».

وجاء صدور القرار في إطار دعوى تقدم بها مكتب الإدعاء في نقابة المحامين في بيروت أمام المحكمة الابتدائية المدنية في بيروت لمسائلة النائين، اللذين شغلا سابقا منصبى وزيرى المالية (خليل) والأشغال العامة والنقل (زعتر)، عن «تعسفهما في استعمال حقي الدفاع والمداعة، عبر تقديمهما دعاوى تعيق سير التحقيق، وطالبتهم بتعويضات عن هذا التعسف بقيمة مئة مليار ليرة» وفق المصدر ذاته.

ولكن من جهة أخرى، نشر النائبان بياناً أكد أن الحجز الاحتياطي بقيمة 100 مليار ليرة، هو الرقم المطالب به من قبل مكتب الإدعاء في نقابة المحامين في الدعوى المقامة منه بحق النائين وليس بالقيمة العقارية للمنزل الذي تم وضع إشارة الحجز عليه.

واعتبرا أن هذا التعميم وكأنه حكم بالمبلغ المشار إليه «جزء من حملة التشويش والتشويه... لأسباب سياسية باتت معروفة. وإثر انفجار المرفأ، تولى مكتب الإدعاء في نقابة محامي بيروت مقاضاة الدولة عبر تقديم دعوى بوكالته عن قرابة 1400 من عائلات الضحايا والمتضررين من الانفجار. والنائبان المنتهيان إلى حركة أصل، التي يتزعمها رئيس البرلمان نبية بري، قداما منذ الإدعاء عليهما مع مسؤولين آخرين، دعوى عدّة لكف يد المحقق العدلي القاضي طارق البيطار عن التحقيق في الانفجار الذي أودى في الرابع من أغسطس 2020، بحياة أكثر من مئتي شخص وأصاب أكثر من 6500 آخرين بجروح، ملحقاً دماراً هائلاً بالمرفأ وعدد من أحياء العاصمة. ويثير التحقيق انقساماً سياسياً مع اعتراض قوى رئيسية أبرزها حزب الله على عمل البيطار واتهامه بـ«تسييس» الملف. والتحقيق في الانفجار جراء الدعوى ضد البيطار معلق منذ نهاية ديسمبر، ما يوجب غضب أهالي الضحايا ومنظمات حقوقية. وجدد هؤلاء تزامناً مع إحياء لبنان الخميس الذكرى السنوية الثانية للانفجار، مطالبة

الأمم المتحدة بإرسال بعثة تحققي في الرابع من أغسطس 2020، بحياة أكثر من مئتي شخص وأصاب أكثر من 6500 آخرين بجروح، ملحقاً دماراً هائلاً بالمرفأ وعدد من أحياء العاصمة. ويثير التحقيق انقساماً سياسياً مع اعتراض قوى رئيسية أبرزها حزب الله على عمل البيطار واتهامه بـ«تسييس» الملف. والتحقيق في الانفجار جراء الدعوى ضد البيطار معلق منذ نهاية ديسمبر، ما يوجب غضب أهالي الضحايا ومنظمات حقوقية. وجدد هؤلاء تزامناً مع إحياء لبنان الخميس الذكرى السنوية الثانية للانفجار، مطالبة

الأمم المتحدة بإرسال بعثة تحققي في الرابع من أغسطس 2020، بحياة أكثر من مئتي شخص وأصاب أكثر من 6500 آخرين بجروح، ملحقاً دماراً هائلاً بالمرفأ وعدد من أحياء العاصمة. ويثير التحقيق انقساماً سياسياً مع اعتراض قوى رئيسية أبرزها حزب الله على عمل البيطار واتهامه بـ«تسييس» الملف. والتحقيق في الانفجار جراء الدعوى ضد البيطار معلق منذ نهاية ديسمبر، ما يوجب غضب أهالي الضحايا ومنظمات حقوقية. وجدد هؤلاء تزامناً مع إحياء لبنان الخميس الذكرى السنوية الثانية للانفجار، مطالبة

محكمة جزائرية تدين وزيرين سابقين لتورطهما في قضايا فساد

الجزائر تؤكد عزمها إنجاز القمة العربية المقبلة

التضامن السابقين محمد لوكال وجمال ولد عباس على خلفية تورطهما في قضايا فساد. وذكرت وكالة الأنباء الجزائرية أن محكمة سيدي أمحمد بالعاصمة أصدرت حكماً بسجن لوكال وغرامة مالية تبلغ مليون دينار جزائري (حوالي 7 آلاف دولار) على خلفية تورطه بقضايا فساد إبان ترؤسه بنك الجزائر الخارجي.

وأضافت أن لوكال آدين بتبديد أموال عامة وإساءة استغلال الوظيفة ومنح امتيازات غير مستحقة للغير من خلال شراء مقر جديد للبنك بقيمة 1.1 مليار دينار (حوالي 9 ملايين دولار) في حين أن سعره الحقيقي لا يتجاوز 1.02 مليار دينار (قرابة 8 ملايين دولار).

كما دانت المحكمة وزير التضامن السابق وأصدرت في حقه حكماً بالسجن ثلاث سنوات وغرامة مالية مليون دينار جزائري (حوالي 7 آلاف دولار) بسبب تورطه في اختلاس أموال كما ألزمت المحكمة بدفع تعويض للطرفين المدنيين (وزارة التضامن والخزينة العمومية) بقيمة مليوني دينار (حوالي 15 ألف دولار).

وكانت محكمة سيدي أمحمد دانت الأربعاء الماضي الوزير السابق للعلاقات مع البرلمان الطاهر خاوة وأصدرت في حقه حكماً بالسجن 10 سنوات بعد متابعته ونجله في قضية فساد خلال فترة توليه المنصب.

الجزائر - «وكالات»: أكد رئيس الحكومة الجزائرية أيمن عبد الرحمن موقف بلاده الثابت والداعم للقضية الفلسطينية مشدداً على عزم الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون على إنجاز القمة العربية المقبلة في مطلع نوفمبر القادم بالجزائر والتي ستكون القضية الفلسطينية محوراً رئيسياً.

جاء ذلك خلال المباحثات التي أجراها عبد الرحمن مع رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية أمس الأول الأربعاء على هامش مشاركتهما في حفل افتتاح النسخة الخامسة من دورة ألعاب التضامن الإسلامي المقامة.

وأوضحت الحكومة الجزائرية في بيان أن الطرفين جددا خلال المحادثات تمسكهما بالعلاقات الأخوية العميقة والتميز التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين ورغبتهما في تعزيز التعاون الثنائي.

كما بلغ رئيس الحكومة الجزائرية نظيره الفلسطيني تحيات الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون لأخيه الرئيس محمود عباس وإلى كافة الأشقاء الفلسطينيين. وبحسب البيان أعرب رئيس الوزراء الفلسطيني عن عميق امتنان فلسطين شعباً وقيادة وحكومة على دعم الجزائر الثابت للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

أمس الأول الأربعاء وزيرى المالية

أكد أن المجلس السيادي قرر ترك الحكم للمدنيين وتفرغ الجيش للمهام الوطنية

حميدتي: هناك مخططات لتفكيك السودان



محمد حمدان دقلو «حميدتي»

كذلك، دعا القوى الوطنية والسياسية للإسراع بتشكيل مؤسسات الحكم الانتقالي، مجدداً الالتزام بحماية المرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وفي الرابع من يوليو الماضي، أعلن رئيس مجلس السيادة السوداني، عبد الفتاح البرهان، أنه سيتم حل مجلس السيادة وتشكيل مجلس أعلى للقوات المسلحة من الجيش والدعم السريع.

وقال حينها، إن تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة سيتم بعد تشكيل الحكومة التنفيذية، موضحاً أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة سيتولى قيادة القوات النظامية ومسؤولية الدفاع والأمن.

ومنذ تطبيق الجيش في 25 أكتوبر الماضي إجراءات استثنائية، وفرض حالة طوارئ بعد حل الحكومة، تعيش البلاد أزمة سياسية متواصلة على الرغم من مساعي الأمم المتحدة لإطلاق حوار بين كافة الأفقاء السياسيين والعسكريين للتوصل إلى حل يعيد البلاد إلى مسارها الديمقراطي الطبيعي.

الخرطوم - «وكالات»: أكد نائب رئيس مجلس السيادة السوداني محمد حمدان دقلو (حميدتي)، أمس الأول الأربعاء، أن هناك مخططات لتفكيك السودان، مشدداً على ضرورة معرفة من يقف خلفها.

وأشار إلى أن المصالحات التي تمت بولاية دارفور نهائية، مؤكداً أنه سيتم نشر قوات كبيرة في الجبهة بدارفور التي عادت لطبيعتها.

وكان حميدتي قد أكد، يوم الجمعة، أن المجلس السيادي قرر ترك الحكم للمدنيين وتفرغ الجيش للمهام الوطنية. وأضاف أن المجلس السيادي لن يتمسك بسلطة تؤدي لإراقة الدماء وزعزعة الاستقرار، لافتاً إلى أن انتشار الصراعات ستقود والراهية والعنصرية ستقود السودان للانهايار.

كما أضاف «نراقب مخططات تتربص بالسودان، وندعو للتكاتف للصدى للمخاطر التي تواجه البلاد»، معلناً التعهد بالالتزام بإصلاح المنظومة العسكرية والأمنية السودانية وتنفيذ اتفاق جوبا.

وفي سياق متصل..

أطلقت زوارق الاحتلال، نيران رشاشاتها تجاه مراكب الصيادين في بحر شمال محافظة غزة.

وأفادت الوكالة الفلسطينية أن زوارق الاحتلال الحربية المتمركزة في عرض بحر القطاع فتحت نيران رشاشاتها الثقيلة على بعد أربعة أميال بحرية تجاه مراكب الصيادين ولاقتهم في بحر شمال غرب غزة وأجبرتهم على مغادرتهم.

وأضافت أن قوات الاحتلال فتححت نيران أسلحتها الرشاشة الثقيلة تجاه أراضي المواطنين شرق محافظة خان يونس جنوب قطاع غزة، دون أن يبلغ عن إصابات، مبيّنة أن المزارعين غادروا أراضيهم خوفاً على حياتهم. يذكر أن قوات الاحتلال تتعدد فتح نيران أسلحتها بشكل شبه يومي صوب أراضي ومنازل المواطنين القريبة من السلك الفاصل شرق القطاع.

عشرات المستوطنين يقتحمون باحات «الأقصى»

الاحتلال الإسرائيلي يعتقل 15 فلسطينياً من الضفة الغربية

.. ويمهد اعتقال بسام السعدي 6 أيام



قوات الاحتلال تعتقل أحد الفلسطينيين

عملية اقتحام واسعة نفذها في مخيم جنين، شمالي الضفة الغربية المحتلة. عشرات المستوطنين يقتحمون باحات «الأقصى» والاحتلال يستهدف الصيادين الفلسطينيين من جهة أخرى اقتحم عشرات المستوطنين، أمس الخميس، باحات المسجد الأقصى المبارك، بحماية شرطة الاحتلال. وأفادت وكالة الأنباء

في حركة الجهاد الإسلامي، بسام السعدي، 6 أيام. وقال مركز «إعلام الأسرى» (غير حكومي)، في بيان مقتضب وصل الأناضول نسخة منه، إن «محكمة عوفر العسكرية (غربي رام الله) مددت اعتقال السعدي لـ 6 أيام». ومطلع أغسطس الجاري، قتل الجيش الإسرائيلي ناشطاً فلسطينياً واعتقل السعدي (61 عاماً) خلال

رام الله - «وكالات»: اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس الخميس 15 فلسطينياً من الضفة الغربية، بينهم طفلان شققان. وأفادت وكالة الأنباء الفلسطينية أمس بأن قوات الاحتلال اعتقلت خمسة فلسطينيين من منطقة الجداول في بيت جالا غرب بيت لحم، ومن مخيم عايدة شمالاً، وطولين شققين (15 عاماً و14 عاماً) من قرية المغير برام الله بعد أن داهمت منزل ذويهما وفتشته وعبثت بمحتوياته.

وأضافت أن قوات الاحتلال اعتقلت أسيراً محرراً من جنين أثناء مروره على حاجز عسكري مفاجئ قرب مدينة نابلس، بالإضافة إلى ثلاثة فلسطينيين من مخيم طولكرم، ومن بلدتي صيدا وزيّتا بطولكرم كما اعتقلت أربعة آخرين من الخليل. من جانب آخر مددت محكمة إسرائيلية، أمس الخميس، اعتقال القيادي

المغرب يوقف عنصراً موالياً لـ «داعش»

خطط لعمل إرهابي

في عملية أمنية شاركت في تنفيذها مجموعة من عناصر القوة الخاصة التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، بتنسيق وتعاون ميداني من ضباط الشرطة القضائية العاملين بالمكتب المركزي للأبحاث القضائية».

وأضاف أنه «حسب المعلومات الأولية، فإن المشتبه فيه منتسب بأفكار متطرفة تضر على تكفير المجتمع وممثلي السلطات والقوات العمومية، فضلاً عن نشاطه المكثف ضمن الأوساط الافتراضية وقنوات التواصل التي تتبنى الأفكار التخريبي المنطوق والتحريض على التخطيط لتنفيذ مشاريع إجرامية تستهدف الأشخاص والمنشآت العمومية والخاصة».

الرباط - «وكالات»: أوقفت السلطات المغربية، أمس الخميس، عنصراً موالياً لتنظيم «داعش»، للاشتباه في انخراطه في التخطيط والإعداد لتنفيذ عمل إرهابي.

وقال بيان صادر عن المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني: «تمكن المكتب في الساعات الأولى من صباح أمس الخميس، من توقيف عنصر متطرف موالٍ لتنظيم داعش الإرهابي، يبلغ من العمر 36 سنة، وذلك للاشتباه في انخراطه في التخطيط والإعداد لتنفيذ مشروع إرهابي بغرض المساس الخطير بالنظام العام». وأوضح البيان أنه «تم توقيف العنصر المتطرف بمدينة تطوان،

مجلس النواب الليبي يدعو إلى جلسة رسمية الإثنين المقبل

المكلفة من مجلس النواب، برئاسة فتحي باشاغا. كما تعتبر الجلسة هي الأولى بعد الهجوم الذي تعرض له مقر مجلس النواب في طبرق مطلع يوليو الماضي. حين قام محتجون باقتحام المقر وإتلاف وإحراق بعض محتوياته وأجزاء منه، مطالبين بإسقاط مجلسي النواب والدولة، وسرعة التوجه للانتخابات.

وكان رئيس لجنة متابعة الأجهزة الرقابية بمجلس النواب، زايد هدية، قد صرح منتصف الشهر الماضي بعزم المجلس عقد جلسة خاصة بشاغلي المناصب السيادية في الدولة. وفي هذا الشأن وجه رئيس المجلس، عقيلة صالح، نهاية يوليو الماضي خطاباً للبعثة الأممية يخطر فيها بقرار المجلس حول «توحيد المؤسسات السيادية، وتسمية من يتولى إدارتها»، متسائلاً عما وصفه بعدم التزام مجلس النواب، بإحالة ملفات مرشحي المناصب، ومحذراً مما قد يترتب على ذلك من «استمرار حالة الانقسام

المجلس السيادية في الدولة. وفي هذا الشأن وجه رئيس المجلس، عقيلة صالح، نهاية يوليو الماضي خطاباً للبعثة الأممية يخطر فيها بقرار المجلس حول «توحيد المؤسسات السيادية، وتسمية من يتولى إدارتها»، متسائلاً عما وصفه بعدم التزام مجلس النواب، بإحالة ملفات مرشحي المناصب، ومحذراً مما قد يترتب على ذلك من «استمرار حالة الانقسام

المجلس السيادية في الدولة. وفي هذا الشأن وجه رئيس المجلس، عقيلة صالح، نهاية يوليو الماضي خطاباً للبعثة الأممية يخطر فيها بقرار المجلس حول «توحيد المؤسسات السيادية، وتسمية من يتولى إدارتها»، متسائلاً عما وصفه بعدم التزام مجلس النواب، بإحالة ملفات مرشحي المناصب، ومحذراً مما قد يترتب على ذلك من «استمرار حالة الانقسام

المجلس السيادية في الدولة. وفي هذا الشأن وجه رئيس المجلس، عقيلة صالح، نهاية يوليو الماضي خطاباً للبعثة الأممية يخطر فيها بقرار المجلس حول «توحيد المؤسسات السيادية، وتسمية من يتولى إدارتها»، متسائلاً عما وصفه بعدم التزام مجلس النواب، بإحالة ملفات مرشحي المناصب، ومحذراً مما قد يترتب على ذلك من «استمرار حالة الانقسام